مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الخميس 07 مارس 2024

بعد توقعاته بزيادة السلع 45% وارتفاع الدولار بالسوق السوداء.. اتحاد الغرف التجارية يقرر إسقاط عضوية أحمد شيحة بـ"التمرير"

(اقتصادي . درب)

أصدر أحمد الوكيل، رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية قرار رئيس الاتحاد رقم 21 لسنة 2024 بإسقاط عضوية أحمد شيحة من الجمعية العمومية للشعبة العامة للمستوردين، وذلك بناء على قرار مجلس ادارة الشعبة بالتمرير.

وفي تصريح منسوب إليه بموقع "مصراوي"، توقع أحمد شيحة عضو شعبة المستوردين بالاتحاد العام للغرف التجارية، زيادة أسعار السلع بزيادة تصل لـ 45% خلال الفترة القادمة وخاصة بعد زيادة سعر الدولار في السوق الرسمي الأربعاء.. مضيفا أنه يتوقع أيضا زيادة سعر الدولار في السوق الموازي بعد زيادته في البنوك.

وقال بيان صادر عن اتحاد الغرف التجارية أن قرار إسقاط عضوية شيحة جاء تطبيقا للمادة رقم 8 من لائحة الشعب العامة بالاتحاد نظرا لتكرار حديثه إعلاميا مع الزج باسم الشعبة والاتحاد العام للغرف التجارية عند استعراض تحليلاته ورؤاه الشخصيّة النابعة من انطباعاته الخاصّة، والقائمة على معلوماتٍ مغلوطةٍ مجهولة المصدر وبياناتٍ تفتقر للدقّة، ومعطيات متناقضة لا تناغم بين عناصرها ومكوّناتها، قادت إلى نتائج ارتآها الاتحاد شديدة البطلان والتنافر، بالغة الشّذوذ وتتسبب في الاضرار بالسوق والإساءة للشعبة والاتحاد العام للغرف التجارية ومنتسبيه بالمخالفة للائحة الشعب العامة.

وارتفع سعر صرف الدولار والعملات الأجنبية بعدد من البنوك المصرية، وذلك في أعقاب الاجتماع الاستثنائي للبنك المركزي، الأربعاء، وصدور قرار بتحديد سعر الصرف وفقًا لآليات السوق.

وأعلن البنك المركزي، الأربعاء، رفع أسعار الفائدة بواقع 600 نقطة أساس، في محاولة لكبح جماح التضخم وفي إطار الاستعداد "لتنفيذ إجراءات برنامج الإصلاح"، وذلك في وقت يتم فيه وضع اللمسات النهائية على حزمة تمويل إضافية من صندوق النقد الدولي.

وأصدرت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري بيانًا، أكدت فيه "رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع 600 نقطة أساس، ليصل إلى 27.25%، 28.25% و27.75%، على الترتيب. كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع 600 نقطة أساس ليصل إلى 27.75%".

وأكد البنك المركزي في البيان، التزامه بـ"الحفاظ على استقرار الأسعار على المدى المتوسط. وتحقيقًا لذلك، يلتزم بمواصلة جهوده للتحول نحو إطار مرن لاستهداف التضخم، وذلك من خلال الاستمرار في استهداف التضخم كمرتكز اسمي للسياسة النقدية مع السماح لسعر الصرف أن يتحدد وفقًا لآليات السوق".

وأضاف: "يعتبر توحيد سعر الصرف إجراءً بالغ الأهمية، حيث يساهم في القضاء على تراكم الطلب على النقد الأجنبي، في أعقاب إغلاق الفجوة بين سعر صرف السوق الرسمي والموازي".

كما أشار المركزي إلى أن القرارات تأتي "في إطار حزمة إصلاحات اقتصادية شاملة بالتنسيق مع الحكومة المصرية، وبدعم من الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف. واستعدادًا لتنفيذ إجراءات برنامج الإصلاح، تم توفير التمويل اللازم لدعم سيولة النقد الأجنبي".

وتعاني مصر من أزمة اقتصادية، سجل فيها معدل التضخم السنوي مستوى قياسيا يبلغ حاليا 35.2 في المائة، مدفوعا بتراجع قيمة العملة المحلية ونقص العملة الأجنبية.

لكن خلال الأيام الأخيرة دخلت خزينة البنك المركزي المصري مليارات الدولارات من صفقة مع الإمارات، لتطوير منطقة "رأس الحكمة" على ساحل البحر المتوسط شمال غربي البلاد.

وبلغ سعر الدولار الواحد نحو 73 جنيها في نهاية يناير الماضي، قبل أن يبدأ في الانخفاض منذ إعلان الحكومة المصرية، في 23 فبراير، عن مشروع تنمية "رأس الحكمة"، في صفقة من شأنها أن تمنح خزينة الدولة نحو 35 مليار دولار في غضون شهرين، بإجمالي 150 مليار دولار، وفق البيانات الرسمية.

المتحدث العسكري: مصر تُشارك في تحالف دولي لإسقاط المساعدات الإنسانية على غزة

(سياسي . الأهرام)

تنفيذاً لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسى رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة بالمشاركة فى دعم كافة الجهود الإقليمية والدولية الرامية لتوفير الاحتياجات الإنسانية والمعونات الإغاثية للشعب الفلسطينى الشقيق فى ظل الأزمة الإنسانية الراهنة بقطاع غزة .

تشارك عناصر من القوات الجوية المصرية في التحالف الدولي لإسقاط المساعدات على غزة من المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك بالتعاون مع نظيراتها من القوات الجوية الأردنية والأمريكية والفرنسية والهولندية والبلجيكية لتنفيذ أعمال الإسقاط الجوى لأطنان من المساعدات الإنسانية والإغاثية العاجلة بالمناطق المتضررة بشمال قطاع غزة .

يأتى ذلك تزامناً مع إقلاع عدد من طائرات النقل العسكرى المصرية والإماراتية من مطار العريش ضمن الجسر الجوى الممتد على مدار الأيام الماضية لتنفيذ أعمال الإسقاط الجوى لمئات الأطنان من المساعدات الغذائية ومواد الإغاثة العاجلة شمال قطاع غزة لتعويض النقص الحاد في الغذاء والدواء جرّاء إستمرار الأزمة الراهنة وذلك إنطلاقاً من الجهود الداعمة لأبناء الشعب الفلسطيني الشقيق .

وفاة السجين السياسي أحمد البلتاجي داخل محبسه بسجن أبو زعبل

(تشريعي . العربي الجديد)

أعلنت الشبكة المصرية لحقوق الإنسان، اليوم الخميس، وفاة السجين السياسي، أحمد محمد أبو اليزيد البلتاجي، ويبلغ من العمر 33 عاماً من مدينة الزقازيق بمحافظة الشرقية.

السجناء السياسيون، هم من ألقي القبض عليهم بموجب قوانين سنّتها السلطات المصرية خلال السنوات الماضية، مثل قوانين الإرهاب والتظاهر والطوارئ فضلًا عن المحاكمة أمام القضاء العسكري وأمن الدولة عليا طوارئ. وحبس على أثرها آلاف النشطاء والمحامين والصحافيين والمهتمين بالشأن السياسي والعام والمواطنين العاديين ومنهم من دونوا على منصات التواصل الاجتماعي المختلفة منشورات معارضة للنظام وسياساته.

وبحسب المعلومات الأولية التي أوردتها الشبكة في بيان مقتضب اليوم، فإن البلتاجي، خلال الأشهر الماضية ومنذ القبض عليه في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، تدهورت حالته الصحية بسبب عدم تلقيه الرعاية الطبية والصحية وظروف الحبس المزرية.

ورصدت الشبكة المصرية، أن إدارة السجن، أسعفت البلتاجي في 29 فبراير/شباط، بنقله إلى أحد المستشفيات وكان في حالة إعياء شديد. وتم إبلاغ أسرته بالوفاة، أمس الأربعاء 6 مارس/آذار، ولم تعلم بعد ملابسات الوفاة.

وطبقًا للشبكة، فقد ألقي القبض على البلتاجي، في أكتوبر/تشرين الأول الماضي وتعرض للإخفاء القسري لمدة 20 يومًا في أحد مقرات الأمن الوطني قبل أن يتم عرضه على نيابة أمن الدولة العليا بالتجمع الخامس، وهو في حالة إعياء شديد، وذلك نتيجة التعذيب البدني والنفسي الشديدين اللذين تعرض لهما. وتم التحقيق معه وحبسه 15 يوما على ذمة القضية رقم 2902 لسنة 2023 حصر أمن دولة عليا وترحيله إلى سجن أبو زعبل.

وأشارت الشبكة إلى أنه لم تعرف بعد ملابسات الوفاة في ظل ظروف غير آدمية ومعاملات غير إنسانية يعاني منها السياسيون والسجناء الجنائيون داخل السجون ومقار الاحتجاز المختلفة.

ويعدّ البلتاجي، ثامن حالة وفاة في السجون ومقار الاحتجاز المختلفة في مصر منذ مطلع العام الجاري فقط.

وشهدت السجون ومقار الاحتجاز المخلفة، خمس حالات وفاة في يناير/كانون الثاني 2024 وحده، حيث توفي عادل رضوان عثمان محمد، برلماني سابق، في سجن بدر 3، ومحمد الشربيني، محام، كان قد أحيل إلى المركز الطبي بسجن بدر لتلقي العلاج لكن تدهورت حالته الصحية ولفظ أنفاسه الأخيرة فيه، وإبراهيم محمد العجيري، توفي بعد ساعات من نقله من سجن بدر 3 إلى مستشفى قصر العيني بالقاهرة، حيث تدهورت حالته الصحية نتيجة معاناته مع السكري وكان ينبغي أن يخضع لعملية جراحية عاجلة. وطه أحمد هيبة، توفي في سجن بدر 1، نتيجة معاناته مع السرطان وعدم تلقيه الرعاية الطبية اللازمة، وأحمد موكاسا سانجا، طالب أوغاندي، توفي في قسم شرطة القاهرة الجديدة وسط شبهات حول تعذيبه، طبقًا لحصر مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب.

وشهد فبراير/شباط الماضي، حالتي وفاة في السجون ومقار الاحتجاز المختلفة، هما للعميد على حسن عبد الرحمن الشرفي، يمني الجنسية ومقيم بمصر إقامة دائمة، وذلك يوم الثلاثاء 20 فبراير/شباط، داخل محبسه بقسم شبرا بمحافظة القليوبية، وذلك بعد أيام من توقيفه من قبل مباحث الأموال العامة المصرية، بتهمة الاتجار بالعملة، نتيجة إصابته بأزمة قلبية مفاجئة أثناء تواجده داخل محبسه ونقله إلى أحد المستشفيات القريبة حيث لفظ أنفاسه الأخيرة بهبوط حاد في الدورة الدموية.

كما توفي السجين السياسي، عبدالله الديساوي صالح (67 عامًا) في سجن وادي النطرون، الخميس 8 فبراير/شباط الماضي، نتيجة معاناة مع المرض. وكان قد ألقي القبض عليه في أغسطس/آب 2021، وسبق القبض عليه عدّة مرات منذ 2013، كما سبق أن سجن في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك عام 2009.

يشار إلى أن السجون المصرية تفتقر بشكل عام إلى مقومات الصحة الأساسية والتي تشمل الغذاء الجيد والمرافق

الصحية، دورات المياه الآدمية التي تناسب أعداد السجناء وكذلك الإضاءة والتهوية والتريّض، كما تعاني في أغلبها من التكدس الشديد للسجناء داخل أماكن الاحتجاز، حسب تأكيدات حقوقية مبنية على شهادات سجناء سياسيين سابقين.

رئاسة الوزراء تعلن عن مشروعات لشركات عالمية للتنقيب عن البترول والغاز.

(اقتصادي . شبكة رصد)

أعلن مجلس الوزراء المصري، الأربعاء، موافقته على خمسة مشروعات لقوانين بشأن اتفاقيات التزام بترولية مع عدد من الشركات المحلية والعالمية، وفقا لما أوردته وكالة "رويترز".

وتضمنت مشروعات القوانين اتفاقيات للتنقيب عن البترول بين الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة أباتشي خالدة، وشركة ثروة للبترول، وشركة آي.بي.آر ترانس أويل كوربوريشن، وشركة إتش.بي.إس إنترناشونال مصر، وشركة نورث بتروليوم إنترناشونال كومباني.

كما تضمنت الاتفاقيات واحدة للتنقيب عن الغاز بين الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية التابعة للدولة و"دانا غاز إيجيبت ليمتد".

وكانت بريتش بيتروليوم "بي بي" العالمية للنفط، قد أعلنت دراستها ضخ استثمارات بنحو 1.5 مليار دولار لتطوير مشروعات للغاز والحفر في مصر، على مدى السنوات الثلاث إلى الأربع المقبلة.

كما أعلنت "بي بي" وشركة بترول أبو ظبي الوطنية "أدنوك" في شباط/ فبراير عن خطط لإنشاء مشروع مشترك في مصر، يركز في البداية على الغاز الطبيعي.

وذكرت الشركتان في ذلك الحين أن "بي.بي" ستملك 51 في المئة من المشروع المشترك، بينما ستحصل "أدنوك" على 49 في المئة، ومن المتوقع إنشاؤه في النصف الثاني من هذا العام.

وقالت صحيفة "كالكاليست" العبرية، في تقرير لها، إنه "على الرغم من توتر العلاقات بين تل أبيب والقاهرة التي خلقتها الحرب على غزة، إلا أن إسرائيل، تحت الطاولة، شريك اقتصادي مهم لمصر في واحدة من أصعب الظروف التي تمر بها حكومة رئيس النظام المصري، عبد الفتاح السيسي، إذ تواجه مصر في الوقت الراهن النقص الحاد في الدولار الذي أدى إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري والتضخم السريع في أسعار المعيشة".

ونقلت "كالكاليست" في تقريرها، عن مسؤول حكومي مصري، قوله إن "كميات الغاز الطبيعي الموردة من إسرائيل هذه الأيام تفوق الكميات التي تدفقت من إسرائيل قبل 7 أكتوبر/ تشرين الأول".

وأشار المسؤول إلى أنه منذ بداية الشهر هناك زيادة بنسبة 15 في المئة في الكميات الموردة من دولة الاحتلال الإسرائيلي مقارنة بشهر ديسمبر/ كانون الأول من العام الماضي 2023. وبحسب المصدر المصري نفسه، فإن دولة الاحتلال الإسرائيلي تزود السوق المصرية حالياً بحوالي 1.15 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي.الحكو

الحكومة: إتمام مراجعة أسعار الوقود قريبا.. ووقعنا الاتفاق المبدأي لقرض صندوق النقد تمهيدا لصرف الشرائح الأولى

(اقتصادي . درب)

تطورات في ملف إشراك القطاع الخاص في إدارة وتشغيل المطارات خلال أسابيع.. ودراسات لطرح 50 شركة ضمن برنامج الطروحات بالتعاون مع البنك الدولي

قال المستشار محمد الحمصاني، المتحدث باسم مجلس الوزراء، إنه من المقرر أن تتم الجهات المعنية المراجعة الربع السنوية لأسعار الوقود قريبا، مؤكدا أن هناك آلية يتم العمل بها في هذا الشأن بناء على عدد من المحددات.

وأضاف الحمصاني، في تصريحات لـCNBC عربية، اليوم الخميس 7 مارس 2024، إنه تم توقيع الاتفاق المبدأي للحصول على قرض صندوق النقد الدولي على مستوى الخبراء، قبل عرضه على مجلس إدارة الصندوق لاعتمادها، تمهيدا لبدء عملية المراجعة وصرف الشرائح الأولى، وسيتم الإعلان عن كافة التوقيتات في أعقاب الاعتماد النهائي من مجلس إدارة الصندوق.

وعن الشروط التي وضعها صندوق النقد للموافقة على القرض، والتي شملت وجود فائض أولي في الموازنة في حدود 3.5% خلال العام المالي، قال الحمصاني إن عملية الإصلاح الاقتصادي إرادة ورغبة مصرية بالأساس وليست لها علاقة بأي شروط، وإنما هناك بعض المتطلبات التي يساعد الصندوق الحكومة المصرية فيها، موضحا أن متطلبات الصندوق متعلقة بالإصلاح المالي، هناك جهد كبير يجب بذله في هذا السياق، ونحن التزمنا مع الصندوق في تحقيق كافة المتطلبات.

وبشأن تحديد سقف الاستثمارات الذي تم وضعه بالنسبة للاستثمارات العامة عند تريليون جنيه، أكد الحمصاني أن أبرز الاستثمارات المقرر التركيز عليها كأولوية في هذه الخطة تشمل قطاعات الصحة والتعليم ومبادرة "حياة كريمة"، وأن الهدف من تحديد سقف استثمارات الدولة هو إتاحة الفرصة للقطاع الخاص لقيادة عملية التنمية، حيث تستهدف الدولة زيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص إلى نسبة 65% خلال الفترة المقبلة.

ولفت المتحدث باسم مجلس الوزراء أن الدولة أتاحت العديد من الحوافز لتشجيع القطاع الخاص، من أبرزها إتاحة المزيد أمامه للدخول في شراكات جديدة، مثل إدارة وتشغيل مرفق المطارات، فضلا عن برنامج الطروحات ضمن وثيقة ملكية الدولة، والذي يهدف إلى التخارج كليا أو جزئيا من بعض الأصول المملوكة للدولة تمهيدا لاستحواذ القطاع الخاص عليها وتطويرها لزيادة عائدات الدولة.

وكشف الحمصاني عن أنه من المقرر اختيار استشاري دولي لوضع دراسة لإشراك القطاع الخاص في إدارة المطارات، قبل مناقشتها من الحكومة والاستقرار على المعايير والخيارات المتاحة، وخلال الأسابيع المقبلة من المقرر أن نشهد تطورا في هذا المجال، سعيا لتحسين الخدمة، ودعما للقطاع الخاص للدخول في مجالات جديدة لم تكن متاحة من قبل.

وأشار إلى أنه تم إجراء دراسات أولية لطرح نحو 50 شركة ضمن برنامج الطروحات، بالتعاون مع مؤسسة التمويل

الدولية التابعة للبنك الدولي، كما يتم استعراض عدد من العروض من شركات أجنبية ومصرية للاستحواذ على شركة "وطنية"، في أعقاب الانتهاء من دراسة العروض ماليا وفنيا.

كما لفت إلى التزام الحكومة حتى بخفض نسبة الدين العام إلى أقل من 90%، من خلال اتباع سياسة مالية رشيدة للاستمرار في تحقيق الفائض، مشيرا إلى أن نجاح الحكومة في عقد صفقات استثمارية كبرى بالإضافة إلى قرض الصندوق يوفر فرصة كبيرة للاستدانة بشروط ميسرة حال حاجتها لذلك، وأن موافقة صندوق النقد على منح قرض لمصر تمثل شهادة تساعد الحكومة على اجتذاب المزيد من الموارد خلال الفترة المقبلة.

تواصل مكثف مع جميع التجار.. ضبط الأسعار ضمن أولويات الحكومة بعد الإفراجات الضخمة عن السلع

(سياسي . الأهرام)

خلال تواجده بميناء الإسكندرية اليوم، أدلى الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بتصريحات صحفية حول متابعة تنفيذ التوجيهات الرئاسية بسرعة الإفراج الفوري عن السلع والبضائع بمختلف الموانئ، بحضور كل من الدكتور علي المصيلحي، وزير التموين والتجارة الداخلية، والفريق مهندس كامل الوزير، وزير النقل، والسيد القصير، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، واللواء بحري نهاد شاهين، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لميناء الإسكندرية، واللواء عبدالقادر درويش، رئيس شركة المجموعة المصرية للمحطات متعددة الأغراض، والسيد الشحات الغتورى، رئيس مصلحة الجمارك.

وفي مُستهل حديثه، عبر رئيس مجلس الوزراء عن سعادته بتواجده اليوم في ميناء الإسكندرية بصحبة عدد من الوزراء المرافقين ومسئولي ميناء الإسكندرية؛ لنشهد معًا الإفراج عن كميات هائلة من الشحنات والسلع الأساسية الموجودة بالموانئ المصرية، لافتا إلى أنه في اللحظة التي نشهد فيها الآن الإفراج الجمركي في ميناء الإسكندرية، يتم تصوير الإفراج وخروج العديد من البضائع والسلع والشحنات من 3 موانئ أخرى، وهي: دمياط، والسخنة، والدخيلة.

وخلال حديثه، أكد الدكتور مصطفى مدبولي أننا هنا اليوم لتنفيذ توجيهات فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بسرعة الإفراج عن السلع والشحنات ومستلزمات الإنتاج الأساسية، في ضوء الخطوات المُهمة التي قامت بها الدولة في الأيام الماضية؛ حيث كان تكدُّسها يمثل مشكلة وعائقًا أمام توافرُ السلع الغذائية والأساسية ومستلزمات الإنتاج الضرورية للمصانع، لافتا في هذا الصدد إلى أن القيمة النهائية للسلع الإستراتيجية ومستلزمات الإنتاج المُفرج عنها خلال الفترة من أول مارس 2024 حتى أمس، بلغت نحو 230.90 مليون دولار بالنسبة للسلع الاستراتيجية، وحوالي 464.03 مليون دولار بالنسبة لمستلزمات الإنتاج، ومنوها في الوقت نفسه إلى أن هذه القيمة النهائية لا تتضمن المنتجات البترولية والذهب.

وتطرق رئيس مجلس الوزراء إلى الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الدولة المصرية أمس، ممثلة في الحكومة والبنك المركزي، مؤكدًا أنها تمثل خطواتٍ مهمة جدًا في عملية الإصلاح الهيكلي للاقتصاد المصري، موضحًا أننا جميعًا نعي تمامًا الأزمة الاقتصادية الخانقة التي كانت تمر بها مصر على مدار أكثر من سنة ونصف السنة؛ والتي

نتجت عن الظروف العالمية التي طرأت، فضلًا عن العديد من المشكلات والتحديات التي كانت تواجهها الدولة.

وفي إطار هذا السياق، سرد الدكتور مصطفى مدبولي الإجراءات والخطوات التي قامت بها الدولة؛ والتي تتمثل في توحيد سعر الصرف، مؤكدًا أنه إجراء شديد الأهمية عملت الدولة، مُمثلة في الحكومة والبنك المركزي، على دراسته على مدار الشهور والأسابيع الماضية، وقال: كنا ندرك الأزمة بشكلٍ جيد، وندرك الحلول المطلوبة للخروج منها؛ لذا عملت الدولة المصرية على مدار الأيام والليالي في سبيل الخروج من تلك الأزمة، مضيفًا بقوله: "الروشتة" كانت معروفة، وأشير هنا لما تم على مدار الأسابيع والأيام الماضية من جهود كبيرة بذلت في هذا الشأن، بالإضافة لما هو مُخطّط أن يتم على مدار الأسابيع والأشهر القادمة.

وفي الإطار نفسه، أكد رئيس الوزراء أن الدولة كانت تحتاج إلى تدبير سيولة مالية كبيرة كي تتعامل مع التراكُم والمتأخرات التي كانت موجودة، إلى جانب ضمان توحيد سعر الصرف من خلال السيولة المتاحة، مضيفًا أن أي اقتصاد في العالم ينبغي ألا يعمل على سعرين للصرف، أو سعرين للعملة، لأنه مع الأسف مع طول مدة المشكلة، بدأت تتكون قناعة لدى المواطنين والتجار والصانع أن الدولار ليس وسيلة فقط لتدبير العملة، وإنما أصبح الدولار في حد ذاته سلعة، ويتم المتاجرة بها، واصفًا هذا الأمر بأنه كان مشكلة كبيرة للغاية، وكنا نعمل على حلها.

وعبر رئيس الوزراء عن ارتياحه لأن الحكومة لديها اليوم الاطمئنان والثقة، لتدبير العملات المطلوبة لدفع عجلة الاقتصاد المصري خلال الفترة القادمة، وذلك بفضل الإجراءات الأخيرة التى تمت لتوفير سيولة كبيرة جدًا للدولة المصرية، سواء من خلال الإجراءات التي أعلنت عنها الحكومة والبنك المركزي أمس، أو بفضل الاستثمارات الضخمة التي تم الاتفاق بشأنها، بالإضافة إلى الاتفاق الذي تم الإعلان عنه مع صندوق النقد الدولي، بمبلغ 8 مليارات دولار، بالإضافة إلى 1.2 مليار دولار أخرى، أي بإجمالي مبلغ 9.2 مليار دولار، إلى جانب صفقة "رأس الحكمة" التي تم إبرامها بقيمة 35 مليار دولار.

وأضاف رئيس الوزراء أن تلك الإجراءات تضمنت أيضًا قيام عدد آخر من شركاء التنمية مثل: البنك الدولي، والمؤسسات الدولية الأخرى، والاتحاد الأوروبي، بضخ مبالغ لدعم تنفيذ المشروعات في مصر، خلال الفترة القليلة المقبلة، وسيتم الإعلان عنها، مؤكدا أن تعظيم الاستفادة من أصول الدولة مستمر، والدولة منفتحة، وتُخطط لصفقات كبيرة أخرى، خلال الفترة القادمة، كل هذا بهدف تدبير السيولة النقدية، التي تضمن بصورة نهائية القضاء على الأزمة الخانقة للعملة الصعبة والتي كنّا نُعاني منها، وبما يضمن توافر هذه العملات، من خلال الاستثمار، ومن خلال أيضًا حُسن استغلال الأصول المملوكة للدولة.

وفي هذا السياق، أوضح الدكتور مصطفى مدبولي أن هدفنا ـ كما تحدثنا بالأمس ـ في المؤتمر الخاص بصندوق النقد الدولي، تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، والإصلاح الهيكلي للاقتصاد المصري، وتشجيع القطاعات الرئيسية، الداعمة للاقتصاد، وهي: الصناعة، والزراعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والسياحة، والقطاعات التي من شأنها أن تخلق فرص عمل حقيقية، وأيضًا تُسهم في تدبير العملة الصعبة، فالدولة المصرية حتى تدفع هذه القطاعات المهمة جدا، كان ينبغي أن تقوم بإنشاء بنية أساسية، حتى تُمكن هذه القطاعات المهمة من الانطلاق بقوة، وهذا هو الذي بدأنا نجني ثمارها، في هذه المرحلة.

كما أكد رئيس الوزراء بعض الرسائل المهمة، ومنها أنه لكي نصل إلى القرارات التي تم اتخاذها أمس كان هناك جهد كبير يتم بذله مع جميع الجهات والأجهزة بالدولة المعنية بمتابعة الأسواق، وهي وزارات: التموين، والداخلية، والتجارة والصناعة، متحدثًا عن سبب أزمة الدولار وقال: في كل الأحوال كنا ندرك تمامًا أن سبب أزمة الدولار

والعملة الصعبة بدأت تتشكل من شبكات معقدة من السوق السوداء أو السوق الموازية، وهذه المنظومة من الشبكات التي كانت تتعامل مع تحويلات المصريين بالخارج، وكان هناك تعامل مباشر مع المصريين بالخارج وقيامهم بتحويل العملات الأجنبية التي بحوزتهم إلى عملة مصرية بسعر السوق الموازية، ثم توصيلها لذويهم في مصر.

وقال الدكتور مصطفى مدبولي: بسبب هذه المنظومة التي تشكلت كان لدينا سعران للعملات الأجنبية، لكنه وفقًا للإجراءات التي تم اتخاذها مؤخرًا يكون لدينا حاليًا سعر واحد، ولذا فقد تم التوجيه لوزارة الداخلية بالضرب بيد من حديد لكل تجار السوق السوداء، ومنظومة الشبكات التي كانت تسيطر على تحويلات المصريين بالخارج، فلا يوجد دولة تسمح بهذا الأمر، مؤكدًا أن هدفنا خلال الفترة المقبلة أن يكون لدينا سوق واحدة وهي البنوك المصرية والآليات والقنوات الشرعية الرسمية في الدولة هي المنوط بها تدبير العملة الأجنبية، والتعامل مع تحويلات المصريين بالخارج.

وشدد رئيس الوزراء مجددا على أنه تم التوجيه لوزارة الداخلية وجميع الجهات الأمنية بالضرب بيد من حديد والتعامل بكل حسم مع منظومة السوق السوداء والمنظومة غير الرسمية، وبقية المعاملات غير الرسمية الأخرى، وقال: نحن نعمل حاليًا على هذا الأمر، لأنها بكل المقاييس حرب، حتى نضمن أن نُعيد التوازن مرة أخرى للاقتصاد المصري ولسوق العملة، الذي كان للأسف يؤثر بصورة سلبية على الاقتصاد، وخلق حالة من اليأس والإحباط لدى المواطنين، في ظل المتاجرة بالأسعار والسلع، على النحو الذي شهدناه.

وقال رئيس الوزراء: لقد تحدثت مع التجار والمصنعين بشأن ضبط الأسواق، وكانوا يتحدثون عن معاناتهم من عدم توافر الدولار، وإضطرارهم للجوء إلى السوق السوداء لتدبيره بأسعار مرتفعة، وكذلك اضطرارهم لتسعير السلع والمنتجات، وفقًا للسعر السائد بالسوق السوداء، لعدم مقدرتهم على الحصول على الدولار بالسعر الرسمي، ولذلك قمنا باتخاذ خطوات جادة، حتى نوحد سعر الصرف، وكما رأينا أن الأرقام أقل بكثير جدًا من الأرقام التي كانت سائدة بالسوق السوداء.

وأكد رئيس الوزراء أيضًا أنه سيتم التواصل مع مختلف التجار خلال المرحلة القادمة، وذلك بما يمكن من ضبط الأسعار، بحيث تعكس السعر الحقيقي والواقعي للسلع، موجهًا رسالة لكافة التجار، قائلا: "في إطار جهود الدولة لتدبير العملة الأجنبية وما يتم اتخاذه في هذا الإطار من إجراءات، والتزامها بتوفير العملة"، مؤكدًا في هذا الصدد أن الأولوية للدولة المصرية في توفير العملة الأجنبية، تتمثل في العمل على اتاحة السلع الغذائية بمختلف مشتقاتها، والأدوية، والأعلاف، والمنتجات البترولية، والمواد الخام ومستلزمات الإنتاج الخاصة بالصناعة.

وفي الوقت نفسه، لفت رئيس الوزراء إلى أن المنتجات تامة الصنع، أو السلع الاستهلاكية، تأتي في ذيل القائمة بالنسبة لأولويات الدولة لتوفير العملة الأجنبية، مؤكدًا أهمية الرسالة التي كان يتم مرارًا تكرارها للمصنعين، وذلك سواء من جانب الرئيس عبدالفتاح السيسي، أو من جانب الحكومة، وتؤكد هذه الرسالة: "ضرورة تعميق التصنيع المحلي، وأهمية استبدال المنتجات المستوردة بمنتجات مصنعة محليًا".

وتطرق رئيس الوزراء إلى الإجراءات التي تتخذها الدولة لتحقيق إصلاح هيكلي للاقتصاد المصري، وما يتضمن ذلك من توحيد سعر الصرف، وإقرار العديد من الحوافز للمستثمرين، من تيسير للإجراءات، وإصدار الرخصة الذهبية، وكذا إتاحة الأراضي، ودعم الصادرات، لافتًا في هذا الصدد إلى أن مجلس الوزراء وافق أمس على إتاحة 8 مليارات جنيه أخرى لرد أعباء التصدير، كمرحلة جديدة للمصدرين، قائلا: "هذه المرحلة للمصدرين الذين يقومون بتحويل العملة الأجنبية داخل الدولة المصرية"، مضيفًا: مع توحيد سعر الصرف من المفترض أن يتم التنازل عن العملة

/ moasher

للبنك المركزي، الذي يلتزم بإتاحة العملة الأجنبية في أي وقت للعملاء الذين سيقومون بتوفير مجموعة الأولويات التي تم الإشارة إليها.

وأشار الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، إلى أنه على مدى أشهر بسيطة جدًا، ستكون الموارد الدولارية لدينا تكفي المصروفات والالتزامات، كي لا يكون هناك فجوة دولارية أخرى، تجعلنا مضطرين للعودة للاقتراض، أو ظهور أسواق موازية، مضيفًا أن هذه الحكومة كانت تعمل على هذه الخطة على مدار الأشهر السابقة، بتفاصيل عديدة، وتعلم جيدًا حجم ما يتم استيراده وما يمكننا تصديره، من خلال عودة سوق العملة الصعبة للانضباط مرة أخرى، وكذا عودة تحويلات المصريين بالخارج إلى ما كانت عليه، وتحصيل الإيرادات بالنسق السابق، فحينها سنكون قادرين على منع تكرار حدوث فجوة دولارية لدينا.

كما أشار الدكتور مصطفى مدبولي إلى حرصه على تأكيد هذه الرسالة لكافة المواطنين، لافتًا إلى أن الحكومة تدرك جيدًا كم كانت هذه الأزمة صعبة علينا جميعًا، مجددًا توجيه التحية والاحترام والتقدير للمواطن المصري، الذي تحمل أعباء غير مسبوقة في الفترة السابقة، والحكومة تستهدف التعافي من الأزمة، موضحا أن الخطوات التي تم اتخاذها أمس لا تعني أن الأزمة ستُحَل غدًا، حيث ندرك أننا سنشهد استقرار وثبات وانتظام هذا الموضوع خلال عام 2024، ولكن المواطن سيشعر بجميع هذه الإجراءات تدريجيًا، وأهمها أن تبدأ أسعار السلع في الثبات واتخاذ المسار النزولي، وهو ما لمسه البعض في عددٍ من السلع، مشيرًا إلى أنه عندما نتحدث عن التعافي الكامل من الأزمة والخروج منها، وألا يكون لدينا أي آثار للأزمة التي مررنا بها، فإن ذلك سيستغرق فترة أكد الخُبراء أنها ستستغرق بضعة أشهر من أجل عودة الاقتصاد المصري للوضع السليم والصحيح.

ولفت الدكتور مصطفى مدبولي إلى أن شغل الحكومة الشاغل خلال الفترة المقبلة، هو تدبير السلع التي كانت تشهد نقصًا، نتيجة للنقص السابق في الموارد الدولارية، مؤكدًا أنها ستدبر الآن هذه السلع وتتيحها للمواطن المصري، وعلى رأسها سلعة السكر، لافتًا إلى القرار الذي تم اتخاذه أمس بالموافقة على استيراد مليون طن، كانت تمثل الفجوة التي تدركها الحكومة في مُنتج السكر هذا العام، ولذا كانت التوجيهات بالبدء فورًا في استيراد أول 300 ألف طن من هذه الكمية، من أجل وضع حد لظاهرة الاكتناز والاخفاء، حيث سيتم البدء في توفير هذه الكميات الهائلة من السكر في السوق المصرية.

وأكد رئيس الوزراء مرة أخرى أن كل خطوات الإصلاح الهيكلية للاقتصاد المصري بدأت بالفعل، حيث كان هناك حديث أمس عن أن العام المالي 2024/2025 سيشهد التركيز على موضوع الترشيد الحكومي في الاستثمارات، حيث ستكون الخطة الاستثمارية للعام المالي الجديد معنية بقطاعي الصحة والتعليم، وكذا مشروع "حياة كريمة"، الذي يُمثل أهم مشروع للمواطن المصرية، فضلًا عن التركيز على إنهاء المشروعات القائمة والتي وصلت نِسب الإنجاز بها إلى 70% وأكثر؛ حتى يبدأ تشغيلها في أسرع وقت ممكن، تجنبًا لإهدار الأموال التي تم إنفاقها على تلك المشروعات في المراحل السابقة، مضيفا: نُسرع الخطى بتلك القطاعات المهمة جدًا والتي تمس حياة المواطن المصري.

وأوضح رئيس مجلس الوزراء أن التركيز في الفترة القادمة أيضًا سينصب على تشجيع القطاع الخاص لمشاركة الدولة، وإتاحة المساحة الأكبر له؛ لتعظيم مساهمته في نمو الاقتصاد المصري، وذلك من خلال إجراءات عديدة يتم الإعلان عنها وستستمر الدولة في الإعلان عنها في المرحلة المقبلة، مضيفا : أؤكّد لحضراتكم أن الحركة التي تشهدونها اليوم في الموانئ المصرية ستستمر في الفترة القادمة. مُضيفًا أن ما يهم الدولة هو أن تعود حركة الاقتصاد المصري، والصناعة على نحوٍ خاص، إلى ما كانت عليه، حتى تستعيد خطوط التشغيل في المصانع العمل بكامل طاقتها، ومشددًا على أن الأولوية ستكون للسلع الغذائية، الأدوية، الأعلاف، منتجات البترول، والمواد الخام

/ moasher

ومستلزمات الإنتاج للصناعة؛ حتى تنطلق عجلة الاقتصاد المصري بالانطلاقة الكبيرة التي تستحقها مصر.

وفي ختام حديثه، تقدم رئيس مجلس الوزراء بخالص التهنئة إلى الشعب المصري العظيم بمناسبة قرُب حلول شهر رمضان، متمنيا كل الخير للمواطنين، وأن يعيد االله عز وجل هذه المناسبة علينا وعلى مصرنا باليمن والبركات والازدهار.

/ moasher